

إصلاح الفساد أم فساد الإصلاح

فاتح جاري *

RESUME:

Le but de ce travail est d'exposer un débat rigoureux entre deux courants d'économistes sur une nécessité d'éliminer la corruption qui entrave les programmes des réformes économiques, et ceux qui disent que la corruption est le résultat normal des réformes appliquées aux pays en développement.

ملخص:

يهدف هذا البحث للخوض في جدل حاد بين فريقين من الاقتصاديين يدور رحاه بين ضرورة إصلاح الفساد الذي يسبب انتكاسة لبرامج الإصلاح الاقتصادي وبين أن الفساد هو نتيجة طبيعية للإصلاحات المطبقة في الدول النامية.

* أستاذ مساعد، صنف أ، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة

محمد بوقرة، ببومرداس.

مقدمة:

عمدت الدول النامية لقبول برامج الإصلاح الاقتصادي المدعمة من هيئات بريتون وودز وهي مجبرة على ذلك في ظل التدهور الحاد الذي شهدته اقتصادياتها داخليا وخارجيا وأمام رفض مختلف مصادر التمويل الدولية إقراضها من جديد - حسب السلطات آنذاك - ما لم يعطيها الصندوق النقدي الدولي الضوء الأخضر، غير أن النتائج من وراء ذلك كانت في أغلبها في غير صالح هذه الدول وخلفت أثارا أقل ما يقال عنها أنها مدمرة اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا وثقافيا وهو ما عرّض بالهيئات الراعية لها للبحث عن المبرر الأنسب لكي تقنع هذه الدول بأن المشكل ليس في برامجها؛ بل السبب يعود - دائما وكما جرت العادة عليه - لها، فأقرت هذه المرة جيل آخر من برامج الإصلاح.

ونشير هنا إلى أن الخوض في كل ما يحويه هذا الجيل من خلال هذه الورقة غير كاف ومن ثم سوف نتطرق إلى جزء هام وهو الفساد من خلال إظهار مفهومه، أنواعه، أهم أسبابه إلى جانب الآثار الاقتصادية لنظهر كيفية مكافحته وفي الأخير نركز على علاقة الفساد بالإصلاح الاقتصادي .

تعود ظاهرة الفساد إلى المجتمعات القديمة، حتى أنها عرفت وتنبأت بها الملائكة قبل خلق الإنسان، إذ قالت لله رب العالمين: { أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا }¹، كما ذكر الله ذلك في عدة سور إذ يقول ربنا تعالى: { ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ }²، كما بين سبحانه وتعالى أن الفساد

يقابله قتل الناس جميعاً، حيث أشار إلى ذلك في سورة المائدة {مَنْ قَتَلَ
نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا} ³. والفساد
من الأمور التي أعلن الله تعالى بغضه لها في قوله عز وجل {والله لا يحب
الفساد} ⁴.

ولقد وجدت إشارات للفساد في بعض الأفكار الاقتصادية القديمة فحرم
أفلاطون الملكية على طبقة الحكام، كما حرم عليهم الزواج وتكوين
عائلات لحمايتهم من إغراءات الفساد، ذلك أن انحراف الحكام إنما يتم بدافع
من غريزة حب المال أو الضعف العاطفي تجاه الأقارب، كما نادى سميث
ومن خلفه الكلاسيك بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لأنها في
اعتقادهم متلفة ومفسدة. إذن لم تكن هذه الأفكار سوى توقعات بما سوف
يؤدي إليه نشاط الدولة حين يلتقي بالقطاع الخاص من فساد كبير ⁵.

وقد شهد مؤخراً الفساد الاقتصادي اهتماماً كبيراً سواء على
المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، وما اهتمام الهيئات المالية
الدولية وعلى رأسها الصندوق والبنك الدوليين إلى جانب منظمة التعاون
الاقتصادي والتنمية، أيضاً اختصاص المنظمة الدولية للشفافية والتي تعتبر
من أهم المنظمات الدولية غير الحكومية النشطة في هذا الميدان لأفضل
دليل على ذلك.

1. مفهوم الفساد: لفظ (Corruption) أو الفساد بالإنجليزية مشتق من الفعل
اللاتيني (rumpere) بمعنى الكسر؛ أي شيئاً ما تم كسره، هذا الشيء كما قد
يكون قاعدة سلوكية فإنه يمكن أن يكون قاعدة إدارية، وأن هذا الكسر يتم

بهدف تحقيق منفعة، ويشترط في هذه المنفعة أن تكون ناتجة مباشرة عن فعل الفساد .

وقد وضع البنك الدولي تعريفاً للأنشطة التي تتدرج تحت تعريف الفساد على النحو التالي: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص"، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشاوى لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة⁶.

ولم يختلف تعريف المنظمة الدولية للشفافية التي ترى بأنه سوء استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية.

2. أنواع الفساد: ويبدو أن للفساد الاقتصادي عدة أنواع نصنفها وفقاً للمعايير التالية⁷:

- أ. المعيار الأول: وفقاً لانتفاء الأفراد المنخرطين فيه وينقسم إلى:
 - أ. 1. فساد القطاع العام: ويعتبر أشد عائق للتنمية على مستوى العالم وهو استغلال النشاط العام (خاصة في تطبيق أدوات السياسة المالية والمصرفية؛ مثل: التعريفات الجمركية والائتمان المصرفي والإعفاءات الضريبية)

لأغراض خاصة، ويتواطأ الموظفون العموميون معا لتحويل الفوائد لأنفسهم بطرق مختلفة؛ مثل: الاختلاس وسرقة الأموال العامة والرشوة... الخ؛
 أ. 2. فساد القطاع المختلط: هو استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على السياسات الحكومية، ويظهر فساد القطاعين العام والخاص في شكل هدايا ورشاوى من الطرف الخاص، ويترتب عنه تغيير في السياسات والقواعد النظامية الموضوعية.

ب. المعيار الثاني: يصنف الفساد حسب درجته إلى:

ب. 1. الفساد العرضي (فردى): يكون الفساد في بعض الحالات حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين العموميين أو مؤقتا وليس منتظما؛

ب. 2. الفساد المؤسسي: يكون هنا موجودا في مؤسسة بعينها أو في قطاع محدد دون غيرهما، وينتشر مثل هذا النوع لما تكون الرقابة غير موجودة وغير كافية وغياب التنظيم؛

ب. 3. الفساد المنتظم : يصبح ظاهرة يعاني منها المجتمع بكل طبقاته ومختلف معاملاته ويؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ج. المعيار الثالث: يقسم الفساد حسب حجمه إلى:

ج. 1. الفساد الصغير: وهو يطل -عادة- موظفي الإدارة والبنوك وبعض المديرين، حيث لا يتجاوز حدود الحاجة وأوضاع المعيشة الصعبة الشيء الذي يفسر انتشار هذا النوع من الفساد وقد نجده عادة في مرحلة التحول الاقتصادي من النمط الاقتصادي الموجه إلى اقتصاد السوق؛

ج. 2. الفساد الكبير⁸: وهو المرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات وتجارة السلاح والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى المتعدية الجنسية وما إلى ذلك من ممارسات، ويحدث مثل هذا الفساد الكبير عادة على المستويين السياسي والبيروقراطي مع ملاحظة أن الأول يمكن أن يكون مستقلاً بدرجة أو بأخرى عن الثاني أو يمكن أن تكون بينهما درجة عالية من التداخل والتشابك؛ إذ عادة ما يرتبط الفساد السياسي بالفساد المالي حين تتحول الوظائف البيروقراطية العليا إلى أدوات للإثراء الشخصي المتصاعد؛

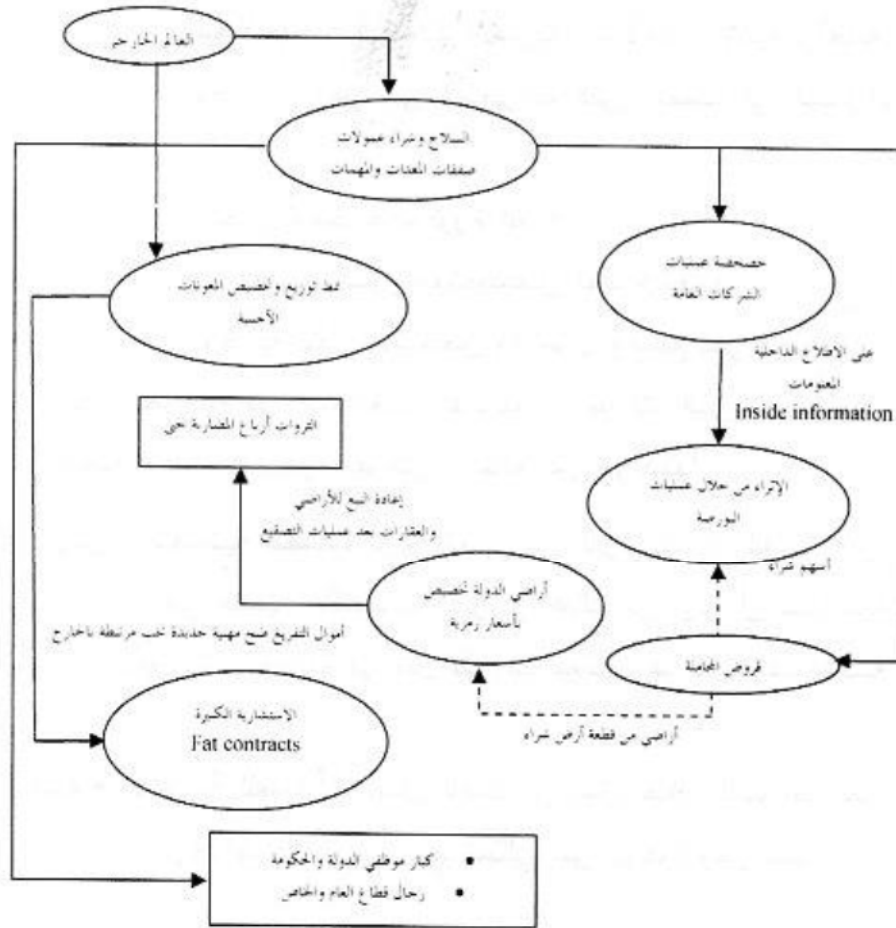
د. من حيث نطاق الفساد: وفيه⁹:

- د. 1. الفساد المحلي: وهو الذي يتم داخل حدود الدولة ويقتصر على أطراف محليين وقد يشترك فيه القطاع الخاص والقطاع العام؛
- د. 2. الفساد الدولي: وهو الذي يتجاوز حدود الدولة، وذلك عند تعاملها مع أطراف خارجية، حيث تقوم الحكومات في الدول النامية بشراء معدات ومستلزمات وتجهيزات من الخارج، وقد يتم دفع الرشاوى والعمولات للتعاقد مع شركات معينة دون الأخرى مما يدفع الشركات الأجنبية إلى دفع عمولات كبيرة للحصول على المناقصات الخارجية والامتيازات في الدول النامية، ويتم ذلك بصفة خاصة في الشركات الكبرى المتعلقة بالنشاط الاستخراجي ومشروعات البنية الأساسية وصفقات السلاح.... ومثال ذلك حادثة اليمامة بين السعودية وبريطانيا.

وقد أشارت منظمة الشفافية الدولية إلى أن الكثير من رشاوى العالم الثالث تدفعها جهات من العالم الأول وهو ما يدفع منظمة التجارة العالمية إلى الاهتمام بهذه القضية في المستقبل.

ويعطي الشكل الموالي صورة أكثر وضوحاً لدرجة الترابط والنقاط بين آليات الفساد المختلفة كما نعيشها في الواقع اليومي.

الشكل رقم 1: آليات الفساد:



3. أسباب الفساد: من أسباب الفساد، نجد¹⁰:

- أ. أسباب اقتصادية: منها الفقر والعوز كحافز لتقاضي الرشاوى، تفاقم الأزمات الاقتصادية، ارتفاع معدلات البطالة؛
- ب. أسباب سياسية: غياب القدوة السياسية، نفسي البيروقراطية الحكومية، المغالاة في مركزية الإدارة الحكومية، ضعف أداء السلطات الثلاث: تشريع تنفيذ وقضاء؛
- ج. أسباب سوسيوثقافية: الولاءات الأسرية، الولاءات الأثنية والقبلية، ميول عرقية وعنصرية. ومن بين المتغيرات التي أسهمت في استئراء الظاهرة¹¹:

«تطور وسائل الاتصال ومخرجات ثورة التقنية؛
 «النزوع نحو آليات اقتصاد السوق، وتخصيص القطاع العام؛
 «تحرير التجارة وحرية انتقال الأشخاص والأموال والسلع عبر الحدود؛
 «إشكالية التضخمة في التشريعات القانونية للمتغيرات السريعة الحاصلة على صعيد العالم وعدم قدرة القوانين الداخلية على مواكبتها.

4. الآثار الاقتصادية للفساد: ترى العديد من الدراسات أن للفساد آثارا سلبية عميقة على التنمية الاقتصادية غير أن هناك من يرى أن نسبة منه يمكن أن تحقق نتائج ايجابية في ظل ظروف معينة وهو ما سوف نناقشه فيما يلي:

- أ. النتائج الايجابية للفساد¹²: يمكن للفساد أن يمثل حافزا للنمو في ظل ظروف معينة، وهذا ما دام أن المجتمع المثالي غير موجود ومن ذلك:

« أن الفساد قد يكون وسيلة لتفادي الضوابط التنظيمية المرهقة والنظم القانونية غير الفعالة والجمود الإداري المصاحب لنشأة الاستثمارات الجديدة؛

« أن الشركات الأكثر قدرة على دفع الرشى هي دائما الشركات الأكبر والأكثر كفاءة، ومن ثم فإن العقود الحكومية سوف تتم مع مثل هذه الشركات؛

« يساعد الفساد على تقليل الوقت المطلوب للحصول على التصاريح واستيفاء الإجراءات مما يعني استغلال الوقت على نحو أفضل؛

« يساعد الفساد على تحسين مستوى معيشة موظفي الدولة ذوي الدخل المنخفضة؛

« أن تكاليف محاربته مرتفعة بدرجة ربما تفوق سلبيات الفساد ذاته. إلا أنه يمكن الرد على هذه المبررات، بما يلي:

« أن الجمود الإداري والقيود الحكومية إنما أوجدها المسؤولون العموميون من أجل الحصول على مكاسب شخصية. فهو في حد ذاته سبب في نمو القواعد التنظيمية المفرطة وتوسيع السلطة التقديرية للمسؤولين، مما يساعد على زيادة فرص الفساد. وعلى ذلك فالقول أن الفساد يتجاوز الترشوات والتعقيدات البيروقراطية غير صحيح؛ إذ أنه جزء من تلك الترشوات ويعمل على تغذيتها؛ بل إن أحد صيغه -كالرشوة مثلا- لا تعمل على تيسير المعاملات وتلافي التعقيدات؛ بل قد تزيدها فيتفنن البيروقراطيون المرتشون في وضع عراقيل إدارية أخرى للحصول على رشوى إضافية وهكذا؛

« ليس من الضروري أن تكون الشركات الأكثر كفاءة هي الأقدر على دفع الرشاوى؛ بل يمكن أن يكون الفساد سبب لإحباط المشروعات الأكثر جودة وكفاءة؛

« أنه ليس وسيلة لاختصار الوقت؛ بل سببا في الإبطاء في الإجراءات من أجل الحصول على مزيد من الأموال، وتشير الإجابات الواردة من أكثر من 3000 شركة في 59 بلدا شملها استقصاء أجري في نطاق المسح التنافسي العالمي لعام 1997 التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي أن المنشآت التي تبلغ عن حدوث قدر أكبر من الرشوة تنزع أيضا إلى إنفاق حصة أكبر من وقت الإدارة في التفاوض مع البيروقراطيين والمسؤولين العموميين حول التراخيص والتصاريح والتوقعات والضرائب؛

« كما أن القول بأن الفساد يعد وسيلة لتحسين الأجور غير مقبول، إذ أن الوسيلة الطبيعية والأقل تكلفة هي زيادة معدلات الأجور بدلا من الاعتماد على الفساد، لا سيما أن ذلك سوف يؤدي إلى توزيع الدخل، حيث تستأثر بعائد الفساد قلة من كبار المسؤولين ذوي الدخل المرتفعة.

ب. الآثار السلبية للفساد¹³: يؤثر الفساد على العديد من المتغيرات الاقتصادية وأهمها:

ب. 1. أثر الفساد على التنمية: هناك ارتباط سالب بين الفساد والتنمية وذلك كما يلي:

« يؤدي الفساد إلى تقليل الربح وخفض حوافز الاستثمار كون أن مدفوعات الفساد تزيد من تكلفة الاستثمار. وقد أكدت دراسة ميدانية وردت في تقرير التنمية في العام 1997 أن هناك علاقة سلبية بين مستوى الفساد

ومستوى الاستثمار في الاقتصاد القومي. كما تشير إحدى الدراسات أن تخفيض الفساد بنسبة 30% سيزيد من الاستثمار والناتج المحلي بنسبة 4 و 0.5 % سنويا على الترتيب، وقد أكد الصندوق النقدي الدولي في دراسة لدول المعسكر الشرقي إلى أن مدفوعات الفساد لمختلف المسؤولين العموميين تصل إلى 40% من التكاليف الإجمالية للمؤسسات الاقتصادية في سنتها الأولى؛

◀ يضعف من التنمية الاقتصادية بما يؤدي إليه من الهبوط بجودة البنية الأساسية، وذلك لأن جزءا من الموارد التي من المفروض توجيهها إلى المشروعات العامة توجه إلى الاستهلاك الخاص من خلال علاقات الفساد ويتم توجيه المشاريع العامة إلى المؤسسات الأكثر دفعا حتى ولو كانت أقل كفاءة.

ب. 2. الأثر على المالية العامة:

- ◀ يؤدي الفساد إلى خفض الإيرادات العامة، حيث يعمل دافعوا الضرائب على تزويد مفتشي الضرائب بالأموال لقبولهم التصريح بأقل من الموجود؛
- ◀ يشوه عناصر النفقات العامة، حيث يقوم السياسيون المرشحون بتبديد الموارد العامة على البنود التي يسهل ابتزاز رشاوى كبيرة منها؛
- ◀ تمثل نفقات مكافحة الفساد عبئا كبيرا على ميزانية الدولة مما يزيد من العجز المالي. ويعتبر الفساد بصفة عامة سببا في زيادة التكاليف اللازمة لتوفير الخدمات الحكومية؛

ب. 3. عدم عدالة التوزيع: حيث يقلل من فرص الفقراء على الكسب لعدم مقدرتهم على المنافسة مما يؤدي إلى تثبيط الهمم وانخفاض الحافز لدى الشرفاء وتفقد الثقة في السلطة وهو ينعكس سلباً على الجانب السياسي؛

ب. 4. زيادة التضخم : يقوم دافعوا مبالغ الفساد بإضافتها إلى تكلفة المنتج أو إلى قيمة الخدمة المقدمة مما يزيد من السعر عند المستهلك النهائي، وكلما زادت كلفة الفساد كلما زادت الأسعار؛

ب. 5. زيادة الفقر وتكريس اللامعالية الاجتماعية: لا يستفيد الفقراء من حقهم الموضوعي في الوظائف والفرص ونصفي اللامعالية الاجتماعية طالما أن أصحاب النفوذ والقادرين على دفع الرشاوى هم الذين سيستفيدون من جل المزايا في ظل غياب كل ذلك بالنسبة للفقراء وأصحاب الضمانات الحية؛

ب. 6. مضاعف الفساد: نقصد به أن الفساد يصبح يغذي نفسه ويخلق لولبا متسعا من العوائد غير المشروعة، ويدفع المنخرطين فيه إلى تكريس هذه الثقافة في المجتمع وعدم تغيير القوانين واللوائح المساندة لذلك. ويصبح في المستقبل من الصعب مواجهته كما هو الحال في روسيا.

5. كيفية محاربة الفساد: قد يصعب تحديد أماكن الفساد وحجمه لكونه كالسوس الذي ينخر، فلا يرى إلا ظاهره أما باطنه ففي الكثير من الحالات لا يظهر. وقد أعطى البنك الدولي وصفة -حسب اعتقاده- تكون كفيلاً بالوقوف في وجه الفساد وهي من ثلاث روافع¹⁴:

أ. الرافعة الأولى: تشخيص ظاهرة الفساد وأسبابها وعواقبها؛

ب. **الرافعة الثانية :** إدخال إصلاحات على أنظمة الدولة من النواحي التشريعية والإدارية والاقتصادية وذلك للتقليل من فرص حدوثه من خلال تحسين نظام الحكم الجيد وترسيخ مؤسساته؛

ج. **الرافعة الثالثة:** إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام وذلك من أجل تنظيم حملات تميم ثقافة مكافحة الفساد وتحديد الآليات اللازمة للسيطرة على الفساد ومكافحته.

وترى هذه الوصفة أن البيئة المنشئة للفساد تكمن في إشكالية النظام، وتندد على ضرورة تفكيكه وتغيير بنيته وليس تعقب الأفراد الفاسدين وتوجيه اللوم لهم. وبدون بناء القدرة المؤسسية يتعذر مكافحة الفساد. ولا تسهم النيات الحسنة في جلب النتائج الطيبة وقد تتسبب في فساد أكثر. ويفترض في الجهات التي تتولى مكافحة الفساد أن تجري تقويما موضوعيا لمسبباته ومصادره؛ ومن ثم تبنى سياسات اقتصادية ترفد بعوامل اجتماعية وثقافية من أجل الحد من ظاهريته لا سيما رصد الحوافز المادية والمعنوية وزيادة فاعلية الحكم الجيد وشفافيته وتمكين الأجهزة الرقابية من أداء مهامها.

نشير إلى أن استراتيجيات مكافحة الفساد تتباين تبعا للبيئة السياسية والاقتصادية التي أنتجت، وانطلاقا من هذا المنظور أقدمت منظمة الشفافية الدولية بإعداد نموذج إصلاحي تم التركيز فيه على أركان النزاهة وهي: الإرادة السياسية، الإصلاح المؤسسي، إشراك المجتمع المدني، إصلاحات إدارية، تفعيل المؤسسات الرقابية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية، وسائل الإعلام، المجتمع المدني، القطاعين العام والخاص .

و لا تستقيم مكافحته بدون أن تقترن بإصلاحات سياسية وفي مقدمتها إلغاء تعسف السلطة وتبني قانون انتخاب شفافا وفعالا ونظاما قضائيا مستقلا ومجتمعاً مدنيا قويا وتطبيق نظام محاسبي صارم وعادل في آن واحد. ونوضح أن بدون إصلاحات مؤسسية فإن مكافحة الفساد تعد ضرباً من المستحيل. ويتطلب ذلك إجراء إصلاحات جذرية من شأنها تفكيك البيروقراطية مع إصدار تشريعات وقوانين صارمة للوقوف في وجهه. وحتى يكتب له النجاح يتطلب الأمر إعادة النظر في نظام الأجور والحوافز والمكافآت مع مكافأة الموظفين النزهاء، كما تتطلب محاربته إصلاح السلطة التشريعية والقضائية وإعادة الاعتبار لمؤسسات الرقابة، وخلق أخرى إذا تطلب الأمر ومنحها صلاحياتها الكاملة.

وحتى لا تأخذ هذه الخطوات مساراً غير مسارها فتتعسف السلطة وتخرق القوانين والأعراف بحجة محاربة الفساد أو أن تعجز عن مجابهته، يتعين إشراك المجتمع المدني في ذلك وتوعية الجماهير وإشراكهم في كل هذا حتى يقدموا يد العون.

الجدول: النسبة المئوية من العوائد المدفوعة بشكل غير رسمي إلى المسؤولين في القطاع العام.

الإقليم/المجموعة	% من العوائد المدفوعة بشكل غير رسمي إلى المسؤولين في القطاع العام
أوروبا الوسطى والشرقية	5.5
جنوب آسيا	5
الدول النامية من شرق آسيا	4.6
مجموعة الدول المستقلة	3.4
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	0.6

المصدر: مركز المشروعات الدولية الخاصة، مكافحة الفساد: منظورات وحلول القطاع الخاص، واشنطن، 2005، ص 15.

6. علاقة الفساد بالإصلاح:

يعد التحول نحو اقتصاد السوق من القضايا التي نالت الاهتمام منذ ثمانينيات القرن العشرين ولا تزال، خصوصا أن المحيط الدولي أسس لذلك وجعل السبيل واحد أمام كل اقتصاد للخروج من أزمته؛ وبالأخص بالسنة للدول النامية التي عليها أن تقبل بإعانات مالية تخرجها من ضائقتها المالية بشرط تطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي يتم بلورته على شكل وصفة، فحواها مجموعة من السياسات التي يجب تطبيقها بالطريقة التي يريدها الصندوق النقدي الدولي ومن ورائه التوأم البنك الدولي.

ونشير هنا إلى أن برنامج الإصلاح مكون من جزئين رئيسيين¹⁷، أولهما يحتوي على سياسات للتصحيح الاقتصادي القصير المدى، والتي تركز أساسا على السياسة النقدية بخفض الدين الخارجي والتقليل من ضغوطه على الاقتصاد، والرجوع إلى حقيقة الأسعار وجعلها تنافسية. غير أن هذه الإجراءات تظهر في الكثير من الحالات غير كافية لتصحيح الوضع الاقتصادي للبلد مما يدفع إلى اعتماد الجزء الثاني، المرتكز على سياسة الخصخصة، سياسة سعر الصرف، وتحرير التجارة الخارجية. نشير إلى أن الصندوق ولكسب تأييد الحكومة والأطراف الداخلية يربط عمل هذه السياسات بمفاهيم وأفكار اقتصادية موضحا نتائجها النظرية، وهذا حسب النسق الذي يريده ويراه ملائما. وقد أظهرت نتائج تجارب عديدة أن عملية التصحيح لاتكاد تخلو من تكاليف سواء اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وحتى سياسية؛ بل وفي حالات متعددة فشل هذه الإصلاحات.

ففي الجانب الاقتصادي ترى أن مكافحة التضخم أولوية ومرتكز الإصلاح غير أنها لم تتمكن من ذلك. فقد وصل معدل التضخم في بلغاريا

مثلا إلى 325% سنة 1991¹⁸، والمبرر في ارتفاع الأسعار هو كلفة سياسة التصحيح جراء إلغاء الدعم على المنتجات الأساسية، وزيادة الأسعار لدى القطاع العام، ليضيفا آثارهما لما يترتب عن تخفيض سعر الصرف على أسعار المستوردات. ولنتصور الموقف هنا، أليست هذه بيئة ملائمة لتكاثر الفساد، فكيف لأصحاب الأجور أن يواجهوا هذه الموجة من التضخم وقلة الدخل!!!

وموقف آخر لا يختلف عن سابقه، حيث أن الهدف من تخفيض الامتصاص هو إعادة التوازن لميزان المدفوعات، غير أن الضغط على مكونات الامتصاص (الاستثمار، الاستهلاك والإنفاق الحكومي) وإن كان مغزاه ترشيد استخدام الموارد، إلا أن الترابط والتناسق بين هذه المكونات اقتصاديا يجعل من الضغط عليها دافعا بالدخل لمستويات دنيا وكحالة مقبولة أن يستقر. كما أن طريقة معالجة عجز الموازنة بتخفيض الإنفاق وخاصة الاستثماري منه -والذي يشكل نسبة كبيرة في الدول النامية- يعرض المؤسسات إلى أزمة مالية خانقة ويزداد الوضع صعوبة أكثر عند توقيف الإعانات عنها ورفع أسعار الفائدة وتخفيض قيمة العملة مما يزيد من كلفة الاستثمار، وبالتالي تحجيمه مما يؤثر سلبا على التشغيل وهذا ما يرفع من معدلات البطالة .

عامل آخر، يزيد من تعفن الوضع هو الخصخصة التي غالبا ما نقلت الاحتكار من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وتبدأ الدولة في التنازل على مؤسساتها، وهنا يجد الفساد ضالته كون العملية تتم داخل الكواليس. وتقدم التقارير المالية عن مؤسسات قادرة بأنها مفلسة حتى يتم بيعها بأسعار بخسة إلى الجهة التي تدفع رشوة أكبر، وهو ما حدث في الأرجنتين.

كما انطوت العملية في تايلندا على دفع إتاوات وعمولات. ولا يختلف الأمر في بعض تجارب الخوصصة في الكتلة الشرقية سابقاً¹⁹. وخير مثال ما حدث في الاتحاد السوفيتي، حين شهدت عمليات الخوصصة درجة عالية من الفساد، حيث بيعت ممتلكات الدولة بأسعار زهيدة لفئة قليلة من رجال الأعمال المرتبطين بالسلطة من دون طرحها في مزادات علنية. فمثلاً بيع 500 مصنع ومجمع صناعي لمجموعة تشوباس مهندس الخوصصة في روسيا بمبلغ 7 مليار دولار بينما لا يقل ثمنها الأصلي عن 300 مليار دولار وهو ما يعادل 3.5% من الحد الأدنى لثمنها. كما سيطرت شركة أخرى لأحد الأثرياء الجدد على شركة للبتترول مقابل 571 مليون دولار أمريكي، قامت بدورها ببيع 10% من أصولها لشركة (British Petroleum) مقابل 571 مليون دولار. وبلغ الفساد أعلى مستوياته حين تم اتهام ابنتي الرئيس يلتسن بتقديم رشى للحصول على عقد ترميم الكرملين لصالح شركة لهما بها صلات قوية²⁰. لا يختلف الأمر في الجزائر، فقد صرح الرئيس بوتفليقة أنه لو لم يتدخل شخصياً في أكثر من مرة لبيع أملاك الشعب بالدينار الرمزي.

ومن شأن فرض ضرائب غير مباشرة جديدة وتوسيع وعائها أن يتقل كاهل المؤسسات مما يدفع بأصحابها إلى البحث عن طريقة لإخفاء حقيقة النتائج وهذا لن يكون مجانياً في أغلبه.

وينعكس هذا الوضع على الأجراء مما يدفع بهم وحتى لا يفقدوا مناصبهم إلى تقديم الرشاوي والتنازلات وتسجيل ولاءاتهم لأية جهة تعدهم بأنهم لن يفقدوا مناصبهم. كما يعد تخفيض الأجور في القطاع العام من أهم أسباب قبول الرشاوي²¹. الأمر نفسه في القطاع الخاص الذي يتأثر بالحالة

النقشفية التي تمر بها البلاد فيكون عماله أشد تضررا، مما يدفعهم في الكثير من الحالات إلى دفع مقابل ثمن لبقائهم أو التنازل على جزء من حقوقهم. وفي الجانب السياسي، يؤدي الفساد إلى اضطرابات وهزات أخطرها المظاهرات والاعتصامات؛ وفي حالات عديدة مواجهات. وهنا نجد الأحزاب ضالعتها، وتبدأ في تقديم الوعود المعسولة وتحاول تجميع الأعداء الكبيرة لتبدأ بعدها المزايدات تجاه السلطة للحصول على المناصب العليا والمراكز والتسهيلات.

وهكذا يبدو أن الفساد المضر بالاقتصاد والذي يتطلب اعتماد برامج، الإصلاح إلا أنه في ظلها يجد الجو الملائم للتكاثر.

وهكذا نجد أن الفساد يستشري في البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية، كونها تقتقر إلى أنظمة قانونية كاملة ومتطورة... ومن المفارقات نتج هذه الاقتصاديات إلى تحرير اقتصادياتها وافتتاحها على الاستثمار والتجارة الأجنبية؛ مما يعمل على نشوء بيئات يزدهر فيها الفساد، وهو ما حدث مثلا في روسيا.

فلقد دفعت الأزمة النفطية لثمانينيات القرن العشرين الدول العربية إلى مراجعة السياسات الاقتصادية والتخلي على النهج الموجه في إدارة الاقتصاد، وسن تشريعات جديدة في غياب المراقبة الفعالة في القطاعين العام والخاص، مما أسهم في انتشار الفساد في إدارات الدولة²².

يؤدي الفساد إلى إهدار سيادة القانون رهيبتة وزعزعة المؤسسات القائمة على اقتصاد السوق التي تعتبر أساس الديمقراطية²³.

إن الأذى الذي يترتب عن الفساد في الاقتصاديات الناشئة مضاعف، فهو يلحق الضرر بكفاءة النشاط الاقتصادي ويجعل التحول إلى ديمقراطية السوق الحرة أكثر صعوبة، ويعمل على تشويه التصورات العامة عن الكيفية التي يعمل بها اقتصاد السوق الصحيح.

الخاتمة:

يبدو أن الاقتصاديات سواء النامية أو المتطورة معرضة للفساد الاقتصادي والذي له آثارا بليغة على الكثير من المتغيرات، ونتائجه مدمرة. ومن ثم وجب توحيد الجهود للقضاء عليه أو على الأقل من آثاره. ذلك أن برامج الإصلاح التي كان ينتظر منها تحقيق متطلبات التنمية في الدول المعتمدة لم تستطع تشخيص للخلل بهذه الدول ومنه عدم سلامة الوصفة المقدمة، مما وفر الجو الملائم لتكاثر الفساد وتقديم الدعم له على كل المستويات.

الهوامش المراجع:

1. سورة البقرة الآية 30.
2. سورة الروم الآية 41.
3. سورة المائدة الآية 32.
4. سورة البقرة الآية 205.
5. السالوس طارق محمود عبد السلام، التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي المصري، مصر، دار النهضة العربية، 2005، ص 2.
6. عبد الفضيل محمود، مفهوم الفساد ومعايير، في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 80.
7. طواهر محمد التهامي، ايمنصوران سهيلة، تأثير الفساد الاقتصادي على النشاط التنموي في البلاد النامية في المؤتمر العلمي الدولي السادس حول الحكم الرشيد ودوره في التنمية المستدامة، الجزائر الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، 2006، ص 5-7.
8. عبد الفضيل محمود، مرجع سابق، ص 80.
9. السالوس طارق محمود عبد السلام، مرجع سابق، ص 16، 17.
10. عبد الفضيل محمود، مرجع سابق، ص 82.
11. داود عماد الشيخ، الشفافية ومراقبة الفساد في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص 137، 138.
12. المرجع السابق، ص 138.
13. السالوس طارق محمود عبد السلام، مرجع سابق، ص 34، 35.
14. أنظر:
- المرجع السابق، ص 36-43.
- المرسي السيد حجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، المستقبل العربي، العدد 266، 2001/4، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 29.
15. ناصر عبيد ناصر، تفكيك ظاهرة الفساد، مجلة النبأ، العدد 80، بدون بلد، 2006، ص 4، 5.

16. مركز المشروعات الدولية الخاصة، مكافحة الفساد منظورات وحلول القطاع الخاص، واشنطن، 2005، ص 15.
17. Benissad M^{ed} Hocine, l'Ajustement Structurel Objectifs et Expériences. (Algérie, Alain édition, 1994), p22.
18. IBID, p53.
19. سوزان روز _أكرمان، الاقتصاد السياسي للفساد في الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير كيمبرلي أن اليوت، ترجمة محمد جمال إمام، مصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2000، ص 57.
20. المرسي السيد حجازي، ، ص 31.
21. باولوماورو، تأثير الفساد على النمو والاستثمار الإنفاق الحكومي تحليل مقارنة فيما بين البلدان، في الفساد والاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص ص، 124، 125.
22. لقد أظهرت الدراسات بأن الدول التي تعاني من مشكلة الفساد تواجه صعوبات جمة في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى داخل البلاد ومهما قدمت من الإغراءات فإن رؤوس الأموال تحجم عن الاستثمار في الدولة التي تعاني من الفساد لأن تكلفة الاستثمار غالبا ماتكون مرتفعة جدا قياسا بالبيئة النظيفة ، أنظر: ناصر عبيد ناصر، مرجع سابق، ص 12.
23. ستيوارت إيرنستات، تعزيز حكم القانون ومكافحة الفساد في اقتصاد عالمي، المجلة الالكترونية وكالة الإعلام الأمريكية، الفساد والتنمية، واشنطن، 1998، ص 2.
24. عبد اللطيف عادل، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها، في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص 389.
25. ديفيد، م لونا، مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة مسؤولية مشتركة تقوم على الوقاية والشفافية، واشنطن، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003، ص 2.
26. باتريك جلين وستيفان ج، كوبري ومويزيس نعيم، تعولم الفساد، في الفساد والاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص 23.